السياسات الاجتماعية الاستعمارية الموجة للطفل زمن الحماية بالمغرب (1912–1956): المكونات والرهانات

سعيد الشرقاوي

طالب باحث بسلك الدكتوراه بجماعة ابن زهر – أكادير

تخصص القانون العام والعلوم السياسية

المغرب

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسات الاجتماعية الاستعمارية الموجهة للطفل المغربي في زمن الحماية، من خلال بحث محدداتها ومكوناتها والرهانات القابعة وراءها، وذلك اعتمادا على فحص المصادر التاريخية التي تناولت التاريخ الاجتماعي المغربي، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها ان السياسات الاجتماعية الاستعمارية تفتقد إلى مرجعية حقوقية حمائية، حيث لم تستهدف إعمال حقوق الطفل المغربي، ولا حمايته من مخاطر الهشاشة والاقصاء، بل تقبع ورائها رهانات غير معلنة في ظاهر السياسة الاجتماعية، تتمثل أولا في رهان ذو طبيعة سياسية متعلق بالمشروعية، ويتمثل الثاني في رهان اقتصادي متعلقة بالاستغلال، والثالث مرتبط برهان اجتماعي متعلق بإعادة إنتاج الوضع القائم. وهي رهانات ثلاثية شكلت الإطار المرجعي لتدخل الدولة الاستعمارية في المجال الاجتماعي والذي استنسخته الدولة الوطنية المستقلة غداة الاستقلال، مما يعني الحاجة إلى التخلص من هذا الإرث السلبي كمدخل لبناء سياسات اجتماعية فعالة ومنصفة.

- **الكلمات المفاتيح:** السياسات الاجتماعية – حماية الطفل – زمن الحماية.

Abstract:

This study aims to shed light on the colonial social policies directed towards Moroccan children during the Protectorate era, by examining their determinants, components, and the challenges they pose. This is done by relying on historical sources that have addressed Moroccan social history. The results reveal that colonial social policies lack protective rights references, as they did not aim to enforce the rights of Moroccan children or protect them from the risks of vulnerability and exclusion. Rather, they are driven by undisclosed challenges inherent in social policy. Firstly, there is a political challenge related to legitimacy. Secondly, there is an economic challenge related to exploitation. Thirdly, there is a social challenge related to the reproduction of the existing situation. These tripartite challenges formed the reference framework for the intervention of the colonial state in the social sphere, a framework that was replicated by the independent national state in the aftermath of independence. This implies the need to overcome this negative legacy as a gateway to building effective and equitable social policies.

- **Keywords**: Social policies – Child protection – Protectorate era

مقدمة:

ارتبط تشكل مفهوم السياسة الاجتماعية بمخاض ولادة الدولة التدخلية في نهاية القرن التسع عشر وبداية القرن العشرين في الدول الغربية، والتي شكلت قطيعة مزدوجة: فهي من جهة أولى قطيعة مع الأشكال التقليدية للتضامن التي ترسخت في المجتمعات ما قبل الحديثة[1]، ومن جهة ثانية قطيعة مع المفهوم الليبرالي الكلاسيكي للدولة الذي يؤمن بدور محدود للدولة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية[2]، وشكلت هذه القطيعة منعطفا لتشكل مفهوم جديد للدولة ووظائفها، تجسد في الانتقال من الدولة الحارسة التي تقوم على فكرة التنظيم الذاتي للسوق الليبرالية، الى الدولة التدخلية التي تستمد خلفيتها النظرية من أفكار عالم الاقتصاد جون ماينارد كينز[3] John Maynard Keynes الذي أثبت أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ليس خطيئة، بل هو حاجة ضرورية لمعالجة الأزمات والاختلالات التي تفرزها تقلبات السوق، وضمان تقيق نمو اقتصادي متوازن ورفاه اجتماعي للأفراد[4]. بل يعد تدخل الدولة في نظره في المجال الاجتماعي شرطا ضروريا لاستمرارية النشاط الاقتصادي وضمان انتعاشه.

وقد شكل هذا النموذج الكنزي للدولة القائم على توسيع نطاق تدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي منطلقا لانبثاق المفهوم الحديث للسياسات الاجتماعية الذي ارتبط بمختلف التدابير والأنشطة التي تمارسها الدولة قصد توفير الحماية الاجتماعية لأفراد، والسعي للتغلب على المخاطر الاجتماعية التي تواجههم في دورة الحياة، وفي نفس الوقت السعي إلى تعزيز النمو والتوازن الاقتصادي وضمان التوزيع العادل للثروة[5]، انطلاقا من مبدأ أن جميع الأفراد معرضين للمخاطر، وغير قادرين على حماية أنفسهم بشكل فردي، ويستحقون تدخل الدولة لحمايتهم من المهد إلى اللحد[6]. وتجسيدا لذلك، عملت أغلب الدول الصناعية خلال الثلاثين سنة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية على توسيع نطاق نظم الضمان الاجتماعي أفقيا وعموميا لتشمل عددا متزايدا باستمرار من فئات السكان، وتغطية واسعة للمخاطر الاجتماعية أكثر من أي وقت مضى[7]. وخلال هذه الفترة أدت التوجهات الكنزية للسياسات الاقتصادية الى انفجار حقيقي في الانفاق الاجتماعي (من 5% الى 25% في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي في أوربا)، كما أن نظم الحماية الاجتماعية ساهمت عندئذ في دعم النمو الاقتصادي، لذلك شهدت تلك الفترة نمو وانتعاشا اقتصاديا وفي نفس الوقت رفاها اجتماعيا[8]، وقد سميت تاريخيا بفترة "الثلاثين سنة المجيدة"[9]، كما اعتبرها الباحثون آخرون بمثابة السنوات الذهبية للسياسات الاجتماعية[10].

وفي حالة المغرب، لم تكن السياسات الاجتماعية ما قبل زمن الحماية الفرنسية (ما قبل 1912) حاضرة في دائرة الأجندة السياسية للنظام السياسي السائد أنداك، بل كانت المسألة الاجتماعية أنداك محصورا في دائرة شبكات التضامن الاجتماعي التقليدية ذات المرجعية الدينية والثقافية والعائلية والمهنية، هذه الشبكات التي لعبت دورا اجتماعيا محوريا في مجالات المساعدة والتكفل بالمحتاجين والارامل والمسنين والايتام وتعليم الاطفال والرعاية الصحية للمرضى خصوصا في مرحلة العصر الوسيط وما بعدها[11]. لذلك ظل موضوع المسؤولية الاجتماعية للطفل خارج اهتمام الاجندة السياسية للنظام السياسي القائم أنداك، بل هي مسؤولية كانت تتولاها الأسرة بدعم من البنيات التقليدية الدينية غير الرسمية التي أنشئت لهذا الغرض عبر آليات التضامن الطوعي وهي المساجد والكتاتيب القرآنية والزوايا. وفي هذا السياق، سجلت المصادر التاريخية أن الكتاتيب القرآنية هي المحضن الأساسي للتنشئة الاجتماعية للأطفال[12]، ولم تكن الدولة تتدخل في شؤون التعليم بالكتاتيب[13]. كما كانت الزوايا أيضا من المؤسسات التعليمية الهامة في بلاد المغرب إلى جانب الكتاتيب، بالإضافة إلى وظيفتها الاجتماعية المتمثلة في كونها ملجأ مقصودا للضيافة واستقبال عابري السبيل وإطعام الطعام ، ومأوى للمحتاجين والمسنين وكفالة الأرامل المعوزات والأيتام[14]، ولهذا فقد كثرت الأحباس عليها لكي تقوم بوظيفتها التعليمية والاجتماعية على أكمل وجه [15]، وبذلك كانت الزوايا الوعاء الاجتماعي لتعليم الأطفال والشباب جنبا إلى جنب مع الكتاتيب القرآنية في المساجد[16].

بناء عليه، فإن الحماية الاجتماعية للطفل في مغرب ما قبل الحماية كانت خارج الاهتمام الرسمي، بل ظلت حبيس المقاربة الاحسانية الخيرية التي لها جذور عميقة في التاريخ الاجتماعي المغربي، ومن تم فلا يمكن الحديث عن سياسات اجتماعية بمعناها الحديث في التجربة المغربية إلا مع الصدمة الاستعمارية التي شكلت الإطار الذي انطلقت معه السياسات الاجتماعية بالمغرب، خاصة مع البدايات الجنينية لما يمكن تسميته بتأسيس أنظمة عصرية للحماية الاجتماعية، وما رافقها من تشييد للبنيات التحتية وتحديث للهياكل الإدارية وانشاء مؤسسات عمومية تتولى تقديم خدمات صحية وتعليمية [17].

ومن هذا المنطلق، يكتسي بحث موضوع السياسات الاجتماعية المتعلقة بالطفل في زمن الحماية بالمغرب أهمية علمية قصوى تتمثل أساسا في كون أن تشكل المحددات المرجعية لعلاقة الدولة الوطنية بالمسألة الاجتماعية بالمغرب ارتبطت أساسا بزمن الحماية، وشكلت تلك المحددات المرجعية بمثابة إرث تاريخي ومؤسساتي ملازم لسيرورة صنع وتنفيذ السياسات الاجتماعية المتعاقبة. إذ لا يمكن فهم واقع حال السياسات الاجتماعية اليوم دون الرجوع الى تلك الفترة بالذات، والتي شكلت إطارا مرجعيا للنموذج المغربي للسياسات الاجتماعية والذي استنسخته الدولة الوطنية منذ الاستقلال، وظل إطارا ملازما ومؤطرا لتاريخ السياسات الاجتماعية عبر مراحل تطور الدولة الوطنية.

تبعا لذلك، نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على السياسات الاجتماعية الاستعمارية الموجهة للطفل المغربي في زمن الحماية، من خلال بحث محدداتها وعناصرها والرهانات الموجه لها، وفحص مدى مساهمتها في تعاظم فرص الادماج الاجتماعي للطفل المغربي وحمايته من السقوط في دائرة المخاطر، وهذا المسعى يضعنا أمام إشكال محوري يمكن بسطه عبر السؤال التالي: هل شكلت السياسات الاجتماعية الاستعمارية الموجهة للطفل دعامة أساسية لإنهاء واقع التهميش والاقصاء الذي عاشه في فترة ما قبل الحماية؟، وهو سؤال يقودنا إلى العديد من الأسئلة الفرعية، كالتالي: ما هي الظروف التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي أسست لبداية تدخل الدولة في المجال الاجتماعي بالمغرب؟ وما هي جذور النموذج المغربي للسياسة الاجتماعية؟ وما محددات ورهانات السياسات الاجتماعية الاستعمارية الموجة للطفل المغربي؟ وما نتائجها على منظومة حماية الطفل؟

ولمقاربة هذا الاشكال والاجابة عن أسئلته الفرعية، ننطلق من فرضية مؤداها أنه رغم كون فترة الحماية شكلت بمثابة الإطار الذي انطلقت معه السياسات الاجتماعية بالمغرب فإنها لم تمهد الطريق لإنهاء واقع الهشاشة الذي عاشته فئات اجتماعية واسعة في مغرب ما قبل الحماية خصوصا فئة الأطفال، بل ساهمت في تكريس واقع اللامساواة وتعميقها وإعادة انتاجها بأساليب اجتماعية حديثة. ولمعالجة الاشكال واختبار فرضيته، اعتمدنا على مقاربة تاريخية تقوم على فحص المصادر التاريخية التي تناولت التاريخ الاجتماعي المغربي، بهدف الكشف عن مكونات السياسة الاجتماعية الاستعمارية وما تخفيه من رهانات استعمارية استغلالية. ومن هذا المنطلق، قسمنا هذه الورقة الى مطلبين اثنين، خصصنا الأول لتسليط الضوء مكونات السياسات الاجتماعية الاستعمارية ذات الصلة بمجال الطفولة (**المطلب الأولى**)، في حين خصصا المطلب الثاني لاستخلاص الرهانات القابعة وراء السياسات الاجتماعية الاستعمارية، والنتائج التي تمخضت عنها وفحص مدى مساهمتها في تجاوز حالة التهميش والاقصاء التي عاشها الطفل المغربي زمن ما قبل الحماية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: مكونات السياسة الاجتماعية الاستعمارية في مجال الطفولة:

تم توقيع معاهدة الحماية الفرنسية مع المغرب في سنة 1912 والتي أفقدته سيادته، واستهدفت تفكيك بنياته التضامنية التقليدية وتعويضها ببنيات حديثة تمكن سلطات الحماية من الاستغلال السريع للخيرات الطبيعية والمعدنية للبلاد والانفراد بها[18]، ويأتي الاستعمار الفرنسي للمغرب في سياق مزدوج:

يتعلق الأول بسياق دولي خارجي مرتبط بتداعيات الحرب العالمية الأولى(1914-1918) التي هزت أركان العالم الأوربي، ودمرت دولا وبنيات ومصانع وحقولا ومدارس ومستشفيات ونجم عنها مقتل 16 مليون شخصا و20 مليون معطوب، وكان أبرز ضحاياها هم الأطفال، ذلك أنه عندما تندلع الحرب، يصبح الأطفال الحلقة الأضعف في غمارها، تطالهم الأعمال العدائية، فيقعون في مرمى مخاطر لا تحصى، ويحرمون من أجمل سنوات العمر[19]. وتحت تأثير مأساة الحرب تأسست العشرات من الجمعيات المعنية بشؤون الأطفال في كل من بريطانيا وسويسرا وألمانيا... وانصبت مناقشاتها على بحث أنجح السبل لمنع إعادة انتاج نفس المأساة، وكان من أبرز هذه المنظمات "مجلس مكافحة المجاعة" الذي أنشأ فرعا في أبريل 1919 يحمل اسم "الاتحاد الدولي لإغاثة الأطفال" والذي اقترح الاتفاق على وثيقة خاصة تعنى بحقوق الطفل. وهي الخطوة التي مهدت الطريق نحو "اعلان جنيف لحقوق الطفل" الذي صادقت عليه عصبة الأمم المتحدة في 26 شتنبر 1924[20]، الذي يعد أول وثيقة حقوقية خرجت من رحم الحرب تستهدف حماية حقوق الأطفال وتم مأسستها عبر منظمة دولية[21].

أما السياق الثاني فهو مرتبط بالوضع الداخلي للبلاد ابان توقيع معاهدة الحماية، الذي يحمل عنوانا عريضا هو الهشاشة الاجتماعية الموروثة من فترة ما قبل الحماية، والتي انعكست سلبا على حقوق الطفل الصحية والتعلمية. فهل تمكنت السياسة الاجتماعية الاستعمارية من اخراج الطفل المغربي من دائرة الهشاشة الاجتماعية؟ وهل كان لإعلان جنيف لحقوق الطفل بصمة فيما نفذته سلطات الحماية من إجراءات اجتماعية تخص الطفل؟.

من منظور الباحث عبد المجيد كلمامي يرجع تدخل الدولة الاستعمارية في المجال الاجتماعي إلى رغبة المستعمر في "إعادة تشكيل المجتمع المحلي ليتلاءم مع احتياجات الاستغلال الاستعماري"[22]. حيث كانت الدولة الاستعمارية، في سعيها إلى تفكيك المجتمع التقليدي وبناء مجتمع جديد يتلاءم مع ظروف ومتطلبات الاستغلال قد وجدت نفسها مضطرة للتدخل في المجال الاجتماعي، ودوافع هذا التدخل الاجتماعي نشأت من الضغوط الديموغرافية والاقتصادية التي تواجه عملية التوسع الاستعماري وتعرقله[23]. وهذه الفرضية هي التي سنعمل على التحقق منها من خلال إبراز أهم محددات التي وجهت التدخل الاجتماعي للدولة الاستعمارية في قطاعات الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية باعتبارها من أهم المكونات المشكلة للسياسات الاجتماعية الاستعمارية في مجال الطفولة.

الفقرة الأولى: السياسة الصحة الموجهة للطفل كمسلك لبلوغ الغايات الاستعمارية:

تؤكد المصار التاريخية أن الحقبة الاستعمارية الأولى كانت الأوضاع الصحية لمجموع الملايين الأربعة من المغاربة خصوصا الأطفال تتسم بهشاشة قوية تتجلى في قصر أمد الحياة بحيث يقدر بزهاء 35 سنة وارتفاع نسبة الوفيات خاصة في صفوف الأطفال والمواليد الجدد، وذلك بسبب الأوبئة المتكررة التي تجتاح بشكل دوري البلاد مثل (التيفوس، الكوليرا، الطاعون) وانتشار الأمراض المعدية (خاصة مرض السل والزهري) وسوء التغذية الناتج عن الجفاف والكوارث الطبيعية والغزوات[24]. وقد بلغ هذا الوضع الصحي من الخطورة حدا يهدد عملية التجدد السكاني بكاملها بسبب نقص الوسائل والإمكانات الصحية الممكنة لمواجهة الامراض المنتشرة التي تودي بحياة السكان وأطفالهم على وجه الخصوص. ذلك أن الطب الحديث كان شبه منعدما، فحتى الأطباء الأجانب على قلتهم الذين كانوا يحلون بالمغرب على فترات متقطعة يعالجون فيها أعيان المخزن أو بعض الشخصيات الميسورة، بينما ظل مصير أغلب السكان وأطفالهم بين أيدي المشعوذين والمتطببين التقليديين المتعاطين في ممارساتهم إلى المزج بين السحر والشعوذة أكثر من استلهام الطب العلمي العربي القديم[25].

لكن نشير إلى أن هذا الوضع الصحي الهش الذي يعيق تمتع الأطفال بحقهم الأساسي في الحياة والنماء ليس هو الدافع وراء تدخل سلطات الاستعمار في الميدان الصحي، بل الدافع الحقيقي يتمثل في الانعكاسات الديموغرافية والاقتصادية للهشاشة الصحية والتي أفرزت نقصا في الأيدي العاملة الناتج عن التآكل الديموغرافي وضعف قدراتها البدنية التي تؤهلها للإنتاج، والتي شكلت حواجز وموانع فعلية أمام تحقيق الأهداف الاستراتيجية لعملية الاستغلال الاستعماري التي كانت تتمحور حول تأجير العمال المحليين لأهداف اقتصادية. ومن تم لم يكن المشروع الاستعماري ليحقق أغراضه لو لم تكن القوى العاملة معه وفيرة وفي وضعية صحية جيدة [26]، ذلك أن الإمكانيات الصحية والديمغرافية المتوفرة في المجتمع المغربي في بداية الاحتلال الاستعماري غير ملائمة لأي عملية استغلال اقتصادي مركزة وطويلة الأجل[27]

أمام هذا الوضع كان لزاما على الإدارة الاستعمارية أن تتدخل لإزالة الموانع الصحية، وتعد جيلا من الأفراد الأصحاء فيصبح بإمكانها السعي إلى تحقيق الأهداف الاستعمارية الأصلية[28]. لذلك كانت صحة الأطفال على وجه الخصوص بمثابة المسلك الأساسي لبلوغ الغايات الاستعماري، ومن هذا المدخل كان تدخل الدولة الاستعمارية في المجال الصحي. وقد تمثل هذا التدخل في مجموعة من العمليات همت بالأساس نشر الوعي الصحي والطبي في أوساط الجماهير المحلية، وإحداث أجهزة لتدبير قطاع الصحة، وإنشاء بنيات عمومية صحية، وذلك عبر مراحل حيث كان الطب في العقد الأول من الحماية عسكريا[29] تشرف عليه مصلحة الصحة العمومية في المغرب كان يوفرها الجيش الفرنسي، وكان مديرها **"مارسيل أوبرلي" M.Oberle** عسكريا حتى سنة 192، وكان المقيم العام "ليوطي" من بين الزعماء الذين يؤيدون فكرة أن الطب العسكري أداة للمساعدة في إرساء السلطان الفرنسي في المغرب، و قد ذهب بعيدا الى حد الزعم بأن "العذر الوحيد للاستعمار هو الطب"[30] . لذلك عمل "ليوطي" في هذه المرحلة على انشاء مجموعات طبية متنقلة داخل الجيش الفرنسي مما سمح بإيصال الوحدات الصحية على ظهر الدواب إلى أقاصي المناطق داخل البلاد[31]، إلى درجة أنه ما انفك يطالب بالمزيد من الأطباء عوض الفيالق العسكرية، فالطبيب في نظره يمكن أن يعوض بامتياز كلا من الموظفين المدنيين وجنود الاحتلال، وهو الأكثر فعالية وديناميا لتثبيت السيطرة الأوربية[32]، وعمل بذلك على استقدام إلى المغرب بعض الأطباء الذين خلدت أسماؤهم بحوليات الطب العصري أمثال "أوبرلي" Oberlé و"شاتينيير" Chatiniéres و"كولومباني" Colombani والذين ساهموا بقوة في تثبيت دعائم الاحتلال من بوابة الطب.

وفي مرحلة لاحقة التي انطلقت من سنة 1926، والتي شكلت سنة انفصال مصلحة الصحة المدنية عن الجيش وقد صادف ذلك نهاية حرب الريف[33]. وفي هذا السنة تم إحداث مديريتين الأولى للصحة وحفظ النظافة العامة كجهاز مركزي له مصالح بسبعة مناطق إقليمية، والثانية مديرية الطب الاجتماعي والمساعدة، وفي سنة 1946 تم تحويل الأولى الى مديرية الصحة العمومية والأسرة، ولأول مرة تم احداث قسم لأمومة والطفولة والتربية الصحية[34]، عملت السلطة الصحية الاستعمارية خلال هذا الحقبة على عملية تشييد وحدات صحية كبرى، أهمها مستشفى كولومباني – ابن رشد حاليا– بالدار البيضاء سنة 1928، ومستشفى الطب النفسي سنة 1930 بقصبة برشيد، غير أن هذه البنيات الصحية الجديدة لم تكن ذات ولوجية مفتوحة لجميع المغاربة وأطفالهم، بل كانت خدماتها حكرا على الجالية الأوربية فقط [35]، كما تم إطلاق حملات لتطهير المياه ومحاربة الحشرات والتلقيح خاصة ضد وباء الجدري وأمراض العيون وحمى المستنقعات، وقد أعطيت هذه الحملات الطبية نتائج مهمة تجلت في الانخفاض الكبير للإصابة بالأمراض وانخفاض نسبة الوفيات في جميع مناطق الاحتلال الفرنسي[36].

أما حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي تتزامن مع تثبيت دعائم الدولة التدخلية في الدول الصناعية، فقد عرفت ازدياد الاقبال على الطب العصري، وعملت سلطات الإقامة الفرنسية على تشييد أكبر عدد من البنيات التحتية الصحية، ومنها المستشفى المغربي الفرنسي "ابن سنا" بالرباط

سنة 1953، وإنشاء ما دونه من المستوصفات الحضرية والقروية، ومركز قروية للرعاية الصحية الأولية ووحدات استشفائية، وازداد عدد الأطباء والصيادلة وجراحي الأسنان كما هو مبين في الجدول (رقم 1) التالي:

جدول 1: العرض الصحي الاستعماري بالمغرب الى حدود سنة 1953

عدد المستشفيات العمومية	عدد المستوصفات الحضرية والقروية	مستشفى الاختصاصات	عدد المراكز القروية للرعاية الحصية	عدد الوحدات الاستشفائية الحضرية والقروية	عدد الأسرة	عدد الأطباء	عدد الصيادلة	عدد جراحي الأسنان
15	40	26	69	431	43215	1050	350	200

- المصدر: من اعداد الباحث بناء على معطيات أوردها: محمد القبلي، مرجع سابق، ص563.

لقد استفادت الساكنة المغربية وأطفالها من النمط العصري للطب الذي عملت سلطات الاستعمار على إرساء قواعده الأساسية، حيث تزايد عدد السكان المغاربة إذ بلغ 8 ملايين نسمة سنة 1956 أي ضعف ما كان عليه في سنة 2012 نتيجة، كما انخفض عدد وفيات الأطفال، وتم القضاء على بعض الأمراض والأوبئة، وارتفاع أمد الحياة الذي يقارب يومئذ 50سنة[37]، لكن رغم أهمية هذه المؤشرات الكمية الإيجابية فإنها لم تكن هدفا في حد ذاتها بل وسيلة وظفها المستعمر للاستجابة لتنامي المصالح الاقتصادية للمقاولة الفرنسية، حيث أصبح إعداد أجيال من الأيادي العاملة في وضعية صحية تمكنها من خدمة مصالح المستعمر من أولويات السلطات الاستعمارية، ومن هذا المنطق كان الاهتمام بصحة الأطفال وليس من منطلق حقوقي حمائي[38].

الفقرة الثانية: السياسة التعليمية الاستعمارية في خدمة الاستغلال الاستعماري:

توخيا لازدهار عملية التراكم الرأسمالي الاستعماري بالمغرب، واستكمالا لشبكة البنى الأساسية، كان لابد من أن تهتم الإدارة الاستعمارية بموضوع تعليم الأطفال، وقد وضعت هذه المسألة في رأس قائمة الأولويات، وحظي بعناية خاصة ومركزة، بل إنها جعلت منها شعارا مرجعيا بوصفه وسيلة لتحقيق أهداف المشروع الاستعماري الاقتصادية والسياسية[39]. وكان الخطاب الرسمي الاستعماري يصف هذه العملية بأنها وسيلة لنشر الحضارة والانعتاق الفكري ومحاربة الجهل الذي يجتره الطفل المغربي في مرحلة ما قبل الحماية، لكن تبين على أرض الواقع وظيفة خفية غير معلنة للتدخل الاستعماري في ميدان تعليم الطفل تتمثل أساسا في تحسين الإنتاج الاستعماري، من خلال نشر الذكاء والمؤهلات المطلوبة في صفوف الأطفال الذين سيصبحون عمال محليين لدى الشركات والمقاولات الرأسمالية الاستعمارية، وفي نفس الوقت وتكوين نخب محلية تعوض النقص العددي في صفوف الأوروبيين، وتقوم بدور الوسيط بين الإدارة الاستعمارية وجماهير الشعب الأمية[40].

وتنكشف معالم هذه الوظيفة من خلال تحليل ملامح السياسة التعليمية الاستعمارية التي اتخذت صبغة عنصرية بحتة، وانحصرت جغرافياً في نقاط تمركز السكان الأوروبيين واتخذت طابعاً انتقائيا، وتجسدت على أرض الواقع في إحداث ثلاث شبكات مدرسية طبعت منذ البداية بالتمييز العرقي والاجتماعي، فكانت الأولى موجه لأطفال الأوربيين، والثانية موجه لأطفال اليهود، والثالثة لأطفال المسلمين، وقسمت هذه الأخيرة بدورها إلى مدارس لأبناء الأعيان وأخرى للعموم[41]، كما هو موضح في الجدول (رقم 2) الآتي:

جدول 2: خريطة التعليم الاستعماري زمن الحماية

	مدارس أوروبية	مدارس يهودية	مدارس المسلمين	
			مدارس الأعيان	مدارس العامة
				مدارس قروية / مدارس صناعية
الأطفال المستهدفون	أطفال الجالية الأوربية المقيمة بالمغرب من الجنسين	أطفال اليهود المقيمين بالمغرب	أبناء الأعيان إما موظفون أو تجار	مدارس قروية: أبناء القرويون الذي يتعاطون جميعا، بما للنشاط الفلاحي مدارس صناعية: أبناء العمال الحضريون
الأهداف	تأمين مصالح الجالية الاوربية وتعزيز استقرارها في المغرب.	استخدمت السياسة الكولونيالية التعليم اليهودي من أجل إعادة الترتيب الاجتماعي لليهود داخل البنية الوطنية	– إعداد موظفين يرثون آبائهم في الوظائف العمومية السامية – صناعة نخب منبهرة بالحداثة الفرنسية ومبادئها وتضمن ولائها	مدارس قروية: إبقاء الأطفال بالبادية، وتأمين يد عاملة مؤهلة، تسهم بقوة في استغلال أكثر للموارد الفلاحية المغربية وتحويلها من نمط انتاج معيشي إلى نمط انتاج تسويقي. مدارس صناعية: تأمين يد عاملة في المدن بسواعد ماهرة مصقولة تعليم الحرف بأسلوب حديث قصد المحافظة على بنيات الوضع القائم وإعادة إنتاجها بمنظور تحسيني.
البرامج الدراسية	ينهل من نفس بنيات التعليم الفرنسي، إذ يطبق نفس البرامج ويمنح نفس الشواهد وقد حرصت إدارة التعليم على استقطاب أجود الأطر الفرنسية للتدريس.	كان أطفال اليهود يدرسون بمدارس الرابطة اليهودية، ثم التحقوا بالمدارس اليهودية الفرنسية التي تم تشييدها بعد التوقيع على معاهدة الحماية، وكان اليهود يدرسون جميع المواد فيها باللغة الفرنسية، ما عدا العلوم الدينية التي تدرس باللغة العبرية	يهيمن على البرامج الدراسي مواد الحساب والتاريخ والجغرافيا ومبادئ بسيطة في الصناعة الأوربية والتي تدرس جميعها باللغة الفرنسية على يد مدرسين فرنسيين، ما عدا العلوم العربية والدينية التي يدرسها مغاربة، ولم يراعي البرنامج أي اهتمام بتاريخ المغرب جغرافيته وثقافته.	مدارس قروية: انصب البرنامج الدراسي على تعليم الطرق والأساليب التقنية الكفيلة بتطوير الإنتاج الفلاحي وتعليم اللغة الفرنسية كمادة للتدريس، مع غلاف زمني ضئيل للغة العربية والقرآن الكريم، مدارس صناعية: يرتكز البرنامج التعليمي على شقين: الأول نظري ينصب على تعليم اللغة الفرنسية والحساب والرسم. والثاني تطبقي يضم ورشات للميكانيك والنجارة وصناعة الخشب والاعمال المنزلية

المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على مصادر مختلفة.

يتضح من معطيات الجدول (رقم2) اعلاه أن النظام التعليمي الذي أرسته الإدارة الاستعمارية لم يترتب لا عن إصلاح النمط التعليمي التقليدي الذي تلقاه الأطفال المغاربة قبل الحماية، ولا عن الرغبة في استنبات المدرسة الفرنسية الوحيدة الموحدة. بل كان الهدف من تثبيت هذا النمط من

التعليمي التمييزي هو استكمال الغزو المادي وتقويته بالغزو المعنوي[42]، ولإرساء هذه المنظومة التعليمية التمييزية تم اعتماد معايير ثنائية تعتمد الجغرافية (مدينة/بادية) واللغة (عربية/ أمازيغية) والدين (المسلمين/ اليهود) والانتماء الاجتماعي (أعيان/ عموم) مما كان من شأنه أن يعمق الفوارق بين مكونات المجتمع بخلاف الدور الذي اضطلعت به مدرسة الجمهورية الثانية[43] . لذلك قرر المقيم العام "ليوطي" أن يراعي التراتب الاجتماعي في تعليم الأطفال حتى يلزم كل واحد مكانه، ويؤكد "بول مارتي" Paul marty وهو أحد أبرز المسؤولين أنذاك في مديرية التعليم هذا المنحى بقوله:

"يجب على الفلاح الصغير أن يعود إلى أرضه بعد مغادرة المدرسة، ويجب أن يصبح ابن العامل في المدينة عاملا فيما بعد، وابن التاجر تاجرا، وابن الموظف موظفا...يجب أن يتلقى كل طفل تعليما يتلاءم ووسطه الخاص ليبقيه في وسطه ويجعله أكثر تأهلا للعب دوره الاجتماعي مهما كان الدور متواضعا"[44]

يستشف من هذا القول أن السلطة الاستعمارية كانت تتوخى وراء هذا النمط من التعليم التمييزي أهداف ثلاثية[45]:

- الحيلولة دون تطور المدرسة المغربية لتصبح وسيلة لارتقاء الاجتماعي، ومن تم الحرص على أن تبقى في حدود إعادة إنتاج الوضع القائم بحيث يسود أبناء السادة المؤهلون فطريا لذلك (الأعيان)، ويبقى أبناء الآخرون (العموم) في وضعية الطاعة والخضوع.
- إعداد أجيال متعلمة متأثرة بالنموذج الفرنسي ومشروعة الحضاري وحامية له، ومن تم الحيلولة دون افراز شبيبة وجيل متعلم متشبع بالروح الوطنية ، ومن هنا أتت الحملة التي قام بها مهندسو التعليم الاستعماري ضد مشروع المدارس الحرة التي تشكلت بمبادرة من الحركة الوطنية وكانت تأمل عبرها أن تحبط المخطط الاستعماري بتعليم وطني حديث مغربي الطابع، فقد عملت إدارة الحماية على اتخاذ كل الوسائل التي من شأنها القضاء على هذا النمط من التعليم وإجهاضه عبر العديد من الممارسات التعسفية مثل سحب الرخص القانونية، ووضعه تحت المراقبة الصارمة لسلطتها[46].
- تكوين يد عاملة تقنية مؤهلة تساهم في تقوية الحضور الكولونيالي، وتمكنه من توسيع وثيرة الاستغلال في المجال الفلاحي والصناعي والخدماتي وتعويض النقص الحاصل من اليد العاملة المؤهلة في هذا المجالات.

يتضح أن الاستراتيجية التعليمية الكولونيالية لم تكن تراهن على ضمان حق الطفل المغربي في التعلم، بل ارتكزت أهدافها على جعل المدرسة وسيلة لخلق طبقات اجتماعية متوسطة حاملة وحامية لقيم الحداثة الفرنسية، وطبقة عاملة تجسد الحضور الكولونيالي، وفي المقابل السعي إلى إجهاض كل أنماك التعليم الرامية الى إعداد جيل وفئة من المثقفين المتشبعين بثقافة الممانعة ومقاومة المخططات الاستعمارية[47] ، ومن تم شكلت المدرسة حلبة لإدارة الصراع السياسي بين الحركة الوطنية والدولة الاستعمارية وحسمه لصالح هذه الأخيرة.

الفقرة الثالثة: المنظومة التشريعية والمؤسساتية الاستعمارية الموجهة لحماية الطفل:

اهتمت السلطات الاستعمارية بالمنظومة التشريعية والمؤسساتية ذات الصلة بالحماية الاجتماعية للطفل، وفي هذا السياق تم إحداث "صندوق الاعانة الاجتماعية" الذي تأسس بمقتضى الظهير المؤرخ في 24 أبريل 1942، والذي يعتبر مصدرا وأصلا لنظام الضمان الاجتماعي بالمغرب، وكان يقدم تعويضات عائلية شهرية عن الأطفال شريطة أن لا يتجاوز عددهم السنة، وتعويضات النساء عن الولادة (الفصل 39)، لكن هذه التعويضات لم تكن معممة على جميع أطفال العمال المغاربة بل كانت موجهة بشكل حصري لفائدة العمال الأوربيين المقيمين بالمغرب بغية تدبير مختلف مشاكل الاجتماعية للمهاجرين الأوروبيين الذي يفدون على المغرب، وتشجيع تدفق الهجرة الاوربية نحو المستعمرات[48]، وفي نفس الوقت تشجيع انتعاش الشركات الفرنسية للاستثمار في المغرب واستفادتها من امتيازات ضريبية وضآلة الأجور[49]. مما يعني إقصاء شريحة واسعة من أطفال العمال المغاربة من تعويضات الحماية من مخاطر الطفولة، وهو ما يكرس مزيدا من التمييز ضد أطفال العمال المغاربة الأصليين. ومن تم فإن البداية الجنينية لتأسيس نظم عصرية للحماية الاجتماعية والتي استهدفت بالأساس أطفال الساكنة الأوربية بالمغرب[50] لم يحكمها منطق حقوقي حمائي بل يدخل في إطار النسق العام المتمثل في توفير الشروط الملائمة لتأمين ظروف الاستغلال وتسريعه وجعله أكثر مردودية وبتكلفة أقل.

وبخصوص ما تم إنتاجه من قوانين وتشريعات ذات الصلة بالطفل طيلة ثلاث عقود من الحماية فكانت محكومة بهاجس جنائي ضبطي[51]، ومن ضمن النصوص التشريعية التي صدرت في تلك المرحلة القانون الجنائي المغربي سنة1953 الذي تضمن قسما ثانيا تحت عنوان "القصور" واحتوى على ثمانية فصول تنص على تدابير خاصة لحماية الأطفال جنائيا ومنها ما ينص عليه الفصل 75 على "أن العقاب لا يترتب على جريمة ارتكبها مجرم يقل سنه على ثلاث عشرة سنة، وأن القاصر الذي ارتكب جريمة تكون في حد ذاتها جنة أو جناية وكان عمره يزيد على سبع سنين يمكن للقاضي إما أن يسلمه لأسرته أو لشخص ذي مروءة أو لمؤسسة تقبل التكفل به، وإما جعله تحت نظام الحراسة المقيدة أو يعهد به إلى مركز متخصص في الحراسة

والتهذيب وذلك لمدة قد ترافق السجين إلى أن يصل إلى العمر العشرين سنة". كمت نص ظهير 30 دجنبر 1953 بشأن من يرتكب جرائم من أطفال وشبان على أن القاصرين البالغين من العمر ثماني عشرة سنه والذين تنسب إليهم مخالفة للقانون الجنائي سواء كانت جنائية أو جنحية لا يحالون على المحاكم الجنائية الفاصلة في القضايا الراجعة للحق العام الجاري به العمل ولا تحكم في قضاياهم إلا المحاكم الخاصة بالأطفال أو المحاكم الجنائية الخاصة بالقاصرين"

وتأتي هذه المقتضيات في الوقت الذي تعرف فيه عدة مناطق مغربية انتفاضات كبرى ضد المستعمر والتي عرفت مشاركة مكثفة للأطفال القاصرين خصوصا في مدينة الدار البيضاء، ذلك أن هذه الفئة ازداد عددها الى ما يقارب نصف سكان (51,7%) المغرب خصوصا من هم دون السن التاسع عشر حسب تعداد السكاني لسنة 2050، كما شهد عقدا الثلاثينات والاربعينيات هجرة مكثفة لهذه الفئة العمرية نحو المراكز الحضرية بفعل النزوح الجماعي القسري لفئات واسعة من الفلاحين نحو المدن الكبرى[52]، وقد أدى تركيزها في هذه المدن الى مشاركتها بقوة في المظاهرات ضد المستعمر التي عرفتها المدن الكبرى خصوصا مدينتي الدار البيضاء وفاس، وبذلك ارتفع أعداد الأطفال المعروضين على العدالة بتهم جنائية وجنحية كلها ذات صلة بالمشاركة في المظاهرات، كان لزاما وضع مقتضيات تخص محاكمة هذه الفئة، وإيداعها في مراكز خاصة قصد تقييد والحد من مشاركتها في أنشطة المقاومة ضد خطط المستعمر.

كما صدرت تشريعات اجتماعية ذات صلة مباشرة بحقوق الطفل، ومنها التسجيل في الحالة المدنية الذي يعد إجراء هام لحماية هوية الطفل، وقد صدر ظهير 8 مارس 1950 الذي ألزم المغاربة بتسجيل مواليدهم ووفياتهم في سجلات أعدت لهذا الغرض بعد أن كان التسجيل مقتصرا على الفرنسيين والأجانب طبقا لظهير شتنبر 1915، لكن التنفيذ كان ضعيفا، وهو ماراكم مشاكل جمة للدولة المستقلة خصوصا ما يتعلق بالبث في الأسماء العائلية وتوثيق تواريخ الازدياد[53]. وفيما يخص بنيات الاستقبال والمؤسسات الاجتماعية، فقد تأسست "مراكز حماية الطفولة" التي اشتغلت في الأصل كمراكز لإعادة الادماج والرعاية اللاحقة تحت اشراف مصلحة الشبيبة والرياضة، وهي متعددة حسب الاختصاص منها "مراكز المراقبة" التي تأوي بصفة عادية القاصرين المجرمين ممن هم موضوع حراسة مؤقته أو موضوع مراقبة، و"مراكز إعادة التهذيب" تأوي القاصرين المجرمين المتخذ في حقهم تدابير يقضي بإعادة تهذيبهم، و"مراكز إيواء القاصرين المجرمين" الذي تمت محاكمتهم طبقا للقسم القاني من القانون الجنائي المذكور، وهي مراكز كان يغلب عليها الطابع الضبطي أكثر مما هي منشآت حماية تربوية، إذ كان كما الغرض منها هو تجميع فئة الأطفال القاصرين للحد من مشاركتهم المكثفة في الأنشطة و الأعمال التي تنفذها حركات المقاومة[54].

المطلب الثاني: رهانات السياسات الاجتماعية الاستعمارية الموجهة للطفولة:

من خلال تحليل عناصر السياسة الاجتماعية الاستعمارية الموجهة للطفل يتضح أنها لم يكن "لإعلان جنيف لحقوق الطفل" بصمة على هذه السياسات، إذ لم تستهدف حماية حقوق الطفل المغربي، ولا انماء واقع الهشاشة والاقصاء الذي يجتره الطفل المغربي، لذلك تفتقد هذه السياسات لمنطق حقوقي حمائي بل ظلت محكومة باطار مرجعي استعماري استغلالي بالدرجة الأولى ، وكان هذا التدخل ذو البعد الأيديولوجي الواضح يسعى الى بلوغ رهانات غير معلنة في ظاهر السياسة الاجتماعية، تتمثل الأول في رهان ذو طبيعة سياسية متعلق بالمشروعية، ويتمثل الثاني في رهان اقتصادي متعلقة بالاستغلال، والثالث رهان اجتماعي متعلق بإعادة إنتاج الوضع القائم. وهي رهانات ثلاثية شكلت الإطار المرجعي لتدخل الدولة الاستعارية في المجال الاجتماعي:

الفقرة الأولى: رهان سياسي: كسب الدعم والمشروعية:

كان التدخل الاستعماري في المجال الاجتماعي يحكمه رهان ذو بعد سياسي يتمثل أساسا في سعي سلطات الاستعمار إلى كسب الرأي العام المحلي، وإضفاء صبغة المشروعية على عملية الاحتلال[55]، ومن تم قبوله والتعايش معه كواقع اعتيادي، والحيلولة دون رفضه والسعي الى مقاومته. وتشكل هذه العملية الرامية إلى تحويل مشاعر الرفض والمقاومة إلى مشاعر القبول والتعايش، والتي يتداخل فيها النفسي بالسياسي بمثابة المدخل الأساسي لضمان استمرارية النظام الاستعماري وتثبيت دعائمه.

ولكسب هذا الرهان، اضطرت السلطة الاستعمارية الى التدخل في الميدان الاجتماعي لمعالجة بعض المشاكل الاجتماعية الموروثة من فترة ما قبل الاستعمار، والتي شكلت ينبوعا لتصاعد مد التوترات والانتفاضات الاجتماعية وحركات الرفض والتمرد ضد المستعمر التي عرفها المغرب إبان عقد الحماية وأهمها الانتفاضة التي هزت مدينة فاس ما بين 17 و21 أبريل 1912[56] وأخرى عرفتها أيضا مختلف الجهات والقبائل من أقصى المغرب إلى شماله[57]. ومن أجل الحد من تطور هذه الانتفاضات وخوفا من حدوث اضطرابات تهديد النظام الاستعماري وتعصف بأركانه، كان لزاما على السلطة الاستعمارية التفكير في سياسات اجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان كآلية للضبط والتحكم الاجتماعي مكملة ومعززة للضبط الأمني والعسكري الذي

لا يفي بغرض إحكام القبضة والسيطرة الاستعمارية على مختلف المجالات الترابية دون القيام بخدمات اجتماعية لصالح السكان المستهدفين ومن تم تأمين وجود المستعمر وضمان استمرارية وامتصاص الصدمات الخارجية التي تواجهه.

وظفت السياسات الاجتماعية في فترة الاستعمار بالمغرب كآلية ضبطية لكسب المزيد من الدعم والمشروعية للوجود الاستعماري وتثبيت دعائمه وامتصاص الصدمات التي تواجهه، وهذا الرهان مستنسخ من الولادة الجنينية للسياسات الاجتماعية في الدول الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر التي ارتبطت هي الأخرى برهان ضبطي ولكن في سياق مخالف بأشكال جديدة للضبط الاجتماعي تقوم على تقنين علاقات الشغل والشروع في إنشاء أنظمة التأمين الاجتماعي للعمال وذلك بهدف معالجة الاختلالات الاجتماعية التي أفرزها النظام الرأسمالي والثورة الصناعية وآثارها السلبية على الطبقة العمالية والفقراء، ومن تم تغذية سياسة الضبط الأمني التي تم نهجها إبان الثورة الصناعية بسياسة الضبط الاجتماعي.

الفقرة الثانية: رهان اقتصادي: تثبيت دعائم الاستغلال.

لم تكن السياسة الاستعمارية الاجتماعية مطبوعة برهان سياسي فقط، بل يقبع وراءها أيضا رهان اقتصادي يتمثل في تأمين وتيسير وتسريع عملية الاستغلال الاقتصادي، ذلك أن "**المجال الاجتماعي كان بمثابة أداة تؤدي وظيفة اقتصادية، هدفها تحقيق الأهداف الأصلية لرؤوس الأموال الاستعمارية**"[58]، ولبلوغ هذه الأهداف الاقتصادية يقتضي تهيئة الشروط الديموغرافية والصحية والتعليمية الملائمة لعملية الاستغلال والتي لم تكن في حينها تستجيب لتنفيذ المشروع الاستغلالي الاستعماري. لذلك كان التدخل الاجتماعي شرطا من شروط تنفيذ هذا المشروع ووسيلة من وسائله، وكظاهرة ملازمة لتثبيت دعائم المشروع الاقتصادي الاستعماري.

في هذا السياق، وانطلاقا من تحليل عناصر السياسات الاجتماعية الاستعارية الموجهة للطفل، يتضح أن التدخلات الاجتماعية للدولة الاستعمارية انصبت على تحقيق أهداف اقتصادية تمثلت أساسا في إعداد جيل من الأفراد أصحاء ومتعلمين ويمتلكون مؤهلات تقنية عملية وحاملين لقيم الحداثة الفرنسية والذين سيصبحون في المدى القريب والمتوسط عمال لدى الشركات والمقاولات الأوربية ومن شأنهم تعويض النقص العددي في صفوف العمال الأوربيين إعداد هذا الجيل بهذه المواصفات هو الذي سيمكن الرأسمالية الفرنسية من تحقيق أهدافها الرأسمالية بمردودية أكثر وبتكلفة أقل.

ووفقا لهذه الأهداف تم توجيه التدخل في مجالات صحة الطفل وتعليمه لتحقيق هذه الأغراض الاقتصادية الاستغلالية الصرفة، ولم يكن الجانب الاجتماعي يشكل سياسة مستقلة عن الرهان الاقتصادي، إذ لم تكن للسياسات الاجتماعية سوى دور تكميلي، ينمو على جسد المشروع الاقتصادي الاستعماري.

الفقرة الثالثة: رهان اجتماعي: اعادة انتاج الأوضاع القائمة وتكريسها.

لم تنحصر رهانات السياسات الاجتماعية الاستعمارية فيما هو سياسي واقتصادي، بل تقبع وراءها أيضا رهانات اجتماعية تتمثل أساسا في إعادة انتاج الأوضاع القائمة والمتسمة بالهشاشة الاجتماعية واتساع دائرة الفوارق الاجتماعية والعرقية والدينية السائدة والموروثة من فترة ما قبل الحماية، والسعي نحو تكريسها واستدامتها وبروز مساحات أخرى واسعة لتوسيع دائرة اللامساواة[59]، من خلال خدمات اجتماعية صحية وتعليمية تطبعها الانتقائية واللاتكافئ. وهذا الرهان أفرز سياسات اجتماعية مشبعة بالتمييز السلبي والتشجيع عليه[60]، بل بروز أنواع ومستويات أخرى من التمييز لم تكن قائمة في فترة ما قبل الاستعمار كما هو مبين في الجدول (رقم 03) أسفله:

جدول 3: مظاهر التمييز في السياسات الاجتماعية الاستعمارية.

أنواع التمييز	مظاهره	نتائجه
التمييز بسبب العرق	التمييز بين الطفل المغربي والطفل الأوروبي (أبناء المعمرين) الذي حضي بامتيازات في التعليم والصحة والاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية لم تكن متاحة للطفل المغربي.	حرمان الطفل المغربي الاستفادة من الامتيازات التي حضي بها الطفل الأوربي.
التمييز بسبب الأصل الاجتماعي	التمييز بين أطفال طبقة الأعيان والميسورين وأغنياء المدن وهم إما تجار أو موظفون.	اقصاء أطفال العوام من الامتيازات المتاحة لأطفال الأعيان.

	وأطفال طبقة العوام الذين يتشكلون من الفلاحين الصغار والعمال الحضريون والحرفيون والمستخدمون	
التمييز بسبب الجغرافيا	التمييز بين أطفال المراكز الحضرية الكبرى حيث تمركز الخدمات الأساسية وأطفال المناطق القروية والبعيدة والنائية حيث ضآلة هذه الخدمات بل ندرتها.	حرمان أطفال المناطق القروية والنائية من الخدمات الأساسية المتاحة لأطفال المراكز الحضرية.
التمييز بسبب الدين	التمييز بين أطفال اليهود وأطفال المسلمين.	تمتع أطفال اليهود المغاربة بتمدرس رفيع المستوى مقارنة مع أطفال المسلمين.
التمييز بسبب الجنس	التمييز بين الأطفال الذكور والأطفال الإناث بفعل عادات وتقاليد اجتماعية موروثة.	الأولوية للذكور في الولوج الى التعليم مقابل اقصاء الانات ومنعهن من التمتع بهذا الحق.

- **المصدر: من اعداد الباحث**

يتضح من خلال هذا الجدول (رقم3) أعلاه أن السياسات الاجتماعية في مجال الطفولة التي تبنتها الدولة الاستعمارية وسعت من دائرة التمييز واتخذ أنواعا متعددة بسبب العرق والأصل الاجتماعي والانتماء الجغرافي والدين والجنس، والتي نتج عنها مستويان من الحرمان والاقصاء. ففي مستوى أول حرمان الأطفال المغاربة من الامتيازات التي حضي بها الأطفال الاوربيين، وفي مستوى ثاني حرمان أطفال العوام والمنحدرين من البوادي وأطفال المسلمين خصوصا فئة الاناث من الامتيازات الممنوحة لأطفال الاعيان والقاطنين بالمناطق الحضرية وأطفال اليهود وفئة الذكور.

هذه المساحات الواسعة من اللامساواة التي أفرزتها السياسات الاجتماعية الاستعمارية الموجهة للطفل تغذيها وتعمقها فوارق أخرى ذات طبيعة مجالية والناتجة عن تقطيع المجال الترابي الى مناطق أولتها سلطات الحماية اهتماما كبيرا لتأهيلها وتطويرها لما تخزنه من موارد معدنية وإمكانات اقتصادية بالإضافة إلى عوامل طبيعية ويتعلق الأمر بالخط الساحلي ما بين الدار البيضاء والقنيطرة[61] مقابل مناطق مهمشة ومهلة وتنعدم فيها التجهيزات والبنيات التحتية والأنشطة الاقتصادية لكونها تفتقد للموارد الطبيعية والاقتصادية مما خلف ثنائية مجالية وشرخ عميق في البنية المجالية ورثها المغرب المستقل[62]. وقد نتج عن ذلك تمركز حولي ثلث سكان المغرب في الشريط الساحلي ما بين القنيطرة والدار البيضاء، لكونها مناطق تركيز وتوطين الأنشطة الاقتصادية وشكلت بذلك مراكز الجذب السكاني سواء من القرى المجاورة أو من الجهات البعيدة (سنة 1936 تضم الدار البيضاء وحدها نصف السكان الحضريين بالمغرب) مما أفرز فوارق أخرى ذات طبيعة ديموغرافية والتي ستكون له تداعيات اجتماعية.[63] ذلك أن ظاهرة النزوح الجماعي نحو المدن أخل بتوازن المجتمع التقليدي، وأفرز مشاكل في التعمير والسكنى، وساهم في تفكيك بنية المدن القديمة، كما أدى الى انتشار مدن القصدير في ضواحي المدن (50% من الساكنة المسلمة بالدار البيضاء تسكن مدن القصدير سنة 1950) والمفتقرة إلى ظروف العيش الكريم. هذه الأزمات الاجتماعية لم تواكبها السياسات الاجتماعية الاستعمارية بل ساهمت في تعميقها، مما زاد من تنامي مظاهر الاقصاء الاجتماعي للأطفال، على اعتبار أنهم الفئة الأكثر ضعفا في المجتمع، والأكثر عرضة لآثار السلبية للفقر والهشاشة[64]، إذ كلما كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش فيها الطفل تتسم بالفقر والهشاشة، كلما ازدادت التهديدات الماسة بحقوقه[65]. نتيجة لذلك، اتسعت دائرة الأطفال ضحايا الإقصاء الاجتماعي نتيجة السياسات الاجتماعية التي نهجتها الدولة الاستعمارية.

خاتمة:

يتضح من خلال تحليل مكونات ورهانات السياسات الاجتماعية الاستعمارية في مجال الطفولة أنها وإن كانت قد حققت نتائج كمية إيجابية تمثلت في تزايد عدد السكان المغاربة، كما انخفض عدد وفيات الأطفال، وتم القضاء على بعض الأمراض والأوبئة، وارتفاع أمد الحياة، إلا أنها لم تمهد الطريق للقضاء على الأسباب المنتجة للفقر والتهميش والفوارق الاجتماعية، وبالتالي توسيع فرص الطفل المغربي في الادماج الاجتماعي، والذي يعد الغاية الفعلية وراء أي سياسة اجتماعية. وذلك راجع بالأساس الى الرهانات ما فوق الاجتماعية التي ظلت موجهة لتدخل الدولة الاستعمارية في المجال الاجتماعي، والمتمثلة أساسا في إضفاء طابع المشروعية على عملية الاحتلال، والعمل على تأمين وتسريع عملية الاستغلال الاقتصادي، فضلا عن إعادة انتاج الأوضاع الاجتماعية القائمة واستدامتها، وقد نتج عن هذا النموذج الاجتماعي الاستعماري المحكوم بخلفية إيديولوجية استغلالية على المستوى الاقتصادي تفكك اقتصادي واجتماعي شامل، وعلى المستوى الاجتماعي توسيع دائرة الفوارق بين المجالات الترابية وبين الفئات الاجتماعية والعرقية.

وقد افرز النموذج الاجتماعي الاستعماري سياسات الاجتماعية مشبعة بالتمييز واللامساواة، وقد شكلت هذه الخاصية بمثابة الأزمة الأولى التي عرفها تاريخ السياسات الاجتماعية بالمغرب، وظلت ملازمة له. ولا شك أن الدولة الوطنية التي ستتشكل غداة الاستقلال، وفي إطار بحثها عن المحتوى الأيديولوجي لنموذج عملها الاجتماعي ستتأثر بهذا النموذج الاجتماعي الاستعماري التمييزي، وشكل بذلك الإطار المرجعي الأول الذي استنسخته الدولة الوطنية المستقلة. وهو إرث سلبي ظل ينزل بثقله على كاهل السياسات الاجتماعية ويشكل تكلفة اجتماعية مضافة، ويتم إعادة انتاجه في كل محطة من محطات تطور السياسات الاجتماعية لكن بفاعلين جدد واستراتيجيات ورهانات جديدة، وتحت تأثير اكراهات وسياقات مختلفة، لذلك لا يمكن انتاج سياسات اجتماعية منصفة وفعالية دون التخلص من هذا الإرث السلبي والعمل على تجاوزه.

الهوامش:

[1] François-Xavier Merrien, L'Etat-providence, PUF, Coll. « Que sais-je », n°3249, 3e Edition, Paris 2007, P3.0

[2] François-Xavier Merrien, op.cit, p3.

[3] من المنظرين الأوائل المدافعين عن ضرورة تدخل الدولة لوضح حد للكساد وإنعاش النشاط الاقتصادي وتوجيهه، وهو طرح مناهض لافتراضات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية القائمة على قدرة السوق على تحقيق الضبط الذاتي وتصحيح الاختلالات دون الحاجة الى أي تدخل أو توجيه من الدولة. للمزيد حول نظريته التدخلية يرجى الرجوع إلى:

- جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود، ترجمة الهام عيداروس، هيئة أبو ضبي للثقافة والنشر، الطبعة الأولى، 2010.

[4] أولريش شيفر، انهيار الرأسمالية: أسباب اخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود، ترجمة عدنان عباس علي، مجلة عالم المعرفة: سلسلة شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 371، يناير 2010، ص45.

[5] François-Xavier Merrien, op.cit, p 8 .

[6] Ibid, p18.

[7] François-Xavier Merrien, op.cit, p52.

[8] Esping-Andersen, Gøsta, and Bruno Palier, Trois leçons sur l'État-providence, Seuil, Paris, 2008, p6.

[9] Ibidem.

[10] جون ديكسون روبرت شيريل، دولة الرعاية الاجتماعية في القرن العشرين: تجارب الأمم المتقدمة في تكريم الإنسان، ترجمة سارة الذيب، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص324

[11] للمزيد يرجى الرجوع إلى:

- عبد اللطيف بن رحو، العمل الاجتماعي في عهد الدولة المرينية 1244م-1465م، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، الطبعة الأولى، المغرب، 2022.

[12] محمد عبد الحميد عيسى، تاريخ التعليم في الأندلس، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة،1982، ص220.

[13] وقد ذكر الونشريسي في النوازل والفتاوى الفقهية أن العادة جرت في بلاد المغرب أن يرسل الأب مع ابنه عند إتمامه حفظ القرآن هدية للمؤدب تتمثل في مبلغ من المال، كما جرى العرف على أن يتلقى المعلمون أجرا أسبوعيا زهيدا من الآباء، بالإضافة إلى هدايا نقدية أو عينية التي كانت تحمل إليه في عاشوراء والأعياد الدينية والمناسبات الأخرى وخاصة الاحتفال بختم القرآن الكريم.

- كمال سيد أبو المصطفى، جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية والعلمية في المغرب الإسلامي من خلال نوازل وفتاوى المعيار المعرب للونشريسي، مركز الإسكندرية للكتاب، (بدون رقم طبعة)، القاهرة، 1996، ص114.

[14] محمد علي بن الصديق، التصوف المغربي وتاريخه، مجلة دعوة الحق، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الرباط، العدد 285، غشت 1991، ص68.

[15] نفس المرجع، ص117.

[16] عبد اللطيف بن رحو، مرجع سابق، ص234.

[17] حسن طارق، "تاريخ السياسات الاجتماعية بالمغرب: محاولة في التحقيب"، المجلة المغربية للسياسات العمومية، عدد مزدوج 2-3، سنة 2008، ص7.

[18] محمد القبلي، تاريخ المغرب: تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، عكاظ الجديدة، الرباط، 2011، ص549.

[19] مصطفى العراقي، 100 سنة من حقوق الطفل عالميا ومغربيا: حكايات ومسارات، مطبعة وراقة بلا، الطبعة الأولى، المغرب، 2023، ص16.

[20] اعتمد من المجلس العام للاتحاد الدولي لإغاثة الأطفال في جلسته بتاريخ 23 فبراير 1923، وتم التصويت النهائي عليه من قبل اللجنة التنفيذية في جلستها بتاريخ 17 ماي 1923، والموقع عليه من أعضاء المجلس العام في فبراير 1924، وصادقت عليه عصبة الأمم المتحدة في 26 شتنبر 1924

[21] مصطفى العراقي، مرجع سابق، ص20.

[22] Guelmami Abdelmajid, La politique sociale en Tunisie de 1981 à nos jours, 3eme ed, L'Harmattan, Paris, 1996, p293.

[23] Ibed, p23.

[24] محمد القبلي، مرجع سابق، ص562.

[25] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[26] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص12.

[27] Guelmami Abdelmajid, op.cit, p46.

[28] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، مرجع سابق، ص13.

[29] مصطفى العراقي، مرجع سابق، ص119.

[30] نقلا عن دافيد ارنولد، " الطب الامبريالي والمجتمعات المحلية "، ترجمة مصطفى ابراهيم فهمي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 236، 1998، ص15.

[31] محمد القبلي، مرجع سابق، ص563.

[32] عبد اللطيف النكادي، "الطب الامبريالي في مواجهة ثورة عبد الكريم الخطابي"، مقال منشور في موقع الحوار المتمدن: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=141916 (تاريخ الزيارة 2023/09/06)

[33] عبد اللطيف النكادي، نفس المرجع.

[34] مصطفى العراقي، مرجع سابق، ص120.

[35] محمد القبلي، مرجع سابق، ص563.

[36] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[37] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[38] نفس المرجع، ص 564.

[39] أنس الصنهاجي، التعليم الكولونيالي الفرنسي بالمغرب: البنيات والتحولات، مجلة دراسة استشرافية، العدد 27، صيف 2021، ص110.

[40] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، مرجع سابق، ص15.

[41] محمد القبلي، مرجع سابق، ص571.

[42] محمد القبلي، مرجع سابق، ص 570-571.

[43] نفس المرجع، ص 571.

[44] نقلا عن محمد القبلي، نفس المرجع، ص572.

[45] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[46] أنس الصنهاجي، مرجع سابق، ص110.

[47] عبد الصمد الديالمي، القضية السوسيولوجية: نموذج الوطن العربي، مطابع أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1989، ص45.

[48] محمد بنحساين، القانون الاجتماعي المغربي الحماية الاجتماعية، مطبعة طوب بريس، الجزء الثاني، الرباط، 2016، ص14.

[49] قد بلغ عدد الأجانب بالمغرب سنة 1914 بالدار البيضاء ما يقارب 25000 نسمة، ووصل عدد المقاولات الفرنسية سنة 1958 الى 1617 وحدة مقابل 82 وحدة سنة 1938: - محمد القبلي مرجع سابق، ص 565.

[50] حسن طارق، مرجع سابق، ص07.

[51] مصطفى العراقي، مرجع سابق، ص120.

[52] النزوح الجماعي للفلاحين نحو المدن نتيجة عوامل قسرية تمثلت في تفكك النظام الفلاحي التقليدي ونزع ملكية الأراضي من الفلاحين الصغار وتجريدهم من ملكيتها نتيجة توالي حركة استيلاء الأوربيين على الأراضي الفلاحية بالأرياف (بلغ مجموع مساحتها ما يربو 1110000 هكتار سنة 1956 أما أعداد المعمرين ارتفع عددهم من 2800 سنة 1928 الى 6000 سنة 1953)، وقد تزايدت بذلك نسبة السكان الحضريين من 10% سنة 1926 الى 24% سنة 1952 وقد أصبحت مدن الدار البيضاء وفاس ومراكش مراكز لاستقبال النازحين بسبب تمركز الأنشطة الاقتصادية الاستعمارية. - محمد القبلي، مرجع سابق، ص564.

[53] مصطفى العراقي، مرجع سابق، ص122.

[54] مصطفى العراقي، مرجع سابق، ص122-123.

[55] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، مرجع سابق، ص15.

[56] محمد القبلي، مرجع سابق، ص529.

[57] محمد القبلي، مرجع سابق، ص529-538.

[58] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، مرجع سابق، ص13.

[59] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسي، مرجع سابق، ص14.

[60] مصطفى العراقي، نفس المرجع، ص124.

[61] تمركزت ما بين 65% و85% من أنشطة الصناعة، والتسويق، والتصدير، والتجارة والخدمات في المحور الساحلي الممتد بين الدار البيضاء والقنيطرة، كما أن من أصل 12953 مؤسسة صناعية تتمركز منها 12000 على الشريط الساحلي الأطلسي (نسبة 92%) مستقرة بين القنيطرة والدار البيضاء، على مساحة ترابية لا تتجاوز نسبة 1% من المساحة الاجمالية للبلاد، في حين تبقى المناطق الأخرى من تراب المغرب ضعيفة من حيث الأنشطة الاقتصادية، ما عدا بعض الأنشطة التقليدية: - رشيد ملوكي، مرجع سابق، ص57-58.

[62] رشيد الملوكي، مرجع سابق، ص57.

[63] نفس المرجع، ص 60.

[64] اللجنة الدولية لحقوق الطفل، التعليق رقم 05 بشأن التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، الدورة الرابعة والثلاثون، اكتوبر 2003.

[65] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تقرير وضع الأطفال في العالم 2012 "الأطفال في عالم حضري"، فبراير 2012، ص 04. النسخة الإلكترونية: www.unicef.org/sowc2012 (تاريخ الاطلاع 2023/05/13)